الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل النولسخ والمنصوبات أنمودجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية

إعداد الطالبان:
*- إدريس بن حمادة
*- عبد السلام بريكة

إشراف الأستاذ:
مختار بن وزغار

السنة الجامعية: **2016/2015**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر والحمد ▫ دائمين أبدين ما دمنا على قيد الحياة ونسأله أن يوفقنا ويسدد خطانا

وينور عقولنا بالفهم الصحيح والسليم **إن شاء الله.**

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ **المشرف مختار بن وزغار على صبره معنا في كل**

العراقيل والصعوبات التي كانت **تصادفنا** وتواجهنا، وعلى كل النصائح والتوجيهات التي

قدمها لنا طيلة إنجاز هذا العمل **المتواضع.**

***بالإضافة الى الأساتذة والطلبة** الزملاء وكل من مد لنا يد العون في انجاز هذا البحث ونخص بالذكر

الزميل والأخ: نسيم عصمان، كاما لا ننسى الأستاذة: مريم بوزردة ، الأستاذ: **عبد الباقي مهناوي**

*طلبة المركز الجامعي لميلة الذين **ساعدونا على إعارة الكتب وكل من ساعدنا ولو**

بكلمة طيبة،

وإلى كل الأصدقاء الأوفياء على رأسهم: **عبد الباسط، رضوان، نوار**

مـــقدمـــــــة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين أما بعد:

اللغة العربية أشرف اللّغات الإنسانية، لغة التنزيل الحكيم، هذه اللغة الكريمة المقدسة استحقت الاهتمام فخُصَّت بأرقى العلوم وأسماها وهو علم النحو العربي، وموضوع دراستنا يندرج تحت قبة هذا العلم والمعنون بـ:" الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل النواسخ والمنصوبات أنموذج"، فالملاحظ على الدراسات المنهجية في مرحلة الدراسات العليا هو تناولها عدد كثيرا من المسائل النحوية بالدّراسة، وأهم ما يُميز هذه المسائل هو كثرة الآراء وتنوع المذاهب فيها، إذ يأخذ الخلاف حولها تارة الطابع الجماعي فيكون بين عالم وآخر أو مجموعة من العلماء، وتارة يكون كما هو معهودٌ بين المدرستين، البصرية والكوفية.

وكان وراء اختيارنا لهذا الموضوع دوافع نذكر منها: حبنا للنحو العربي ورغبتنا في خدمة اللّغة العربية، تقديم صورة واضحة حول الخلاف النحوي وأثره في تقدم الدرس النحوي، التعريف بابن عقيل والوقوف على جهوده وإسهاماته في ميدان النحو.

وتحقيقا لرغبتنا كانت لنا قراءة موسّعة في كتاب" شرح ابن عقيل" واخترنا بابي النواسخ والمنصوبات نموذج لدراستنا، وبنينا بحثنا على خطة مبسّطة مُهِد لها بمدخل ثم فصل نظري وفصل تطبيقي وخُتمت بخاتمة، أما المدخل فتطرقنا فيه لتعريف الخلاف النحوي، نشأته وأهم العوامل والأسباب وراء ظهوره، ثم عرضنا لأهم صور الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، وأما الفصل النظري فتحدثنا في الجزء الأول منه عن ابن عقيل النحوي، تسميته ونسبه، ثقافته، شيوخه، مؤلفاته ثم وفاته، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تكلمنا عن شرحه وعن أهم الشروحات والحواشي عليه وتطرقنا بالوصف والتحليل لمنهج ابن عقيل في عمله واستدراكاته على ابن مالك ثم مذهبه النحوي. وفي ما يخص الفصل الثاني والذي مثّل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد عددنا المسائل الخلافية في بابي النواسخ والمنصوبات

ونقلناها وفق الترتيب الذي اتبعه الشارح في شرحه، وختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت أهم النتائج والحقائق التي توصلنا إلها من خلال هذه الدراسة.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مصادر ومراجع تنوعت بين قديم وحديث؛ فالمصادر القديمة كانت معاجم وشروحات وبعض كتب السير والتراجم، فمن المعاجم نذكر " لسان العرب"، أما الشروحات فكان أهمها" شرح ابن عقيل"، أما المراجع الحديثة فكانت عبارة عن تحقيقات للكتب القديمة، ومؤلفات في تاريخ النحو والمدارس النحوية.

وبحكم موضوع دراستنا اخترنا منهجين رأيناهما الأنسب لبحثنا؛ المنهج التاريخي نَهجناه في رصد نشأة الخلاف النحوي ومراحله وكذا في ترجمتنا لابن عقيل وأطوار حياته الثقافية والعلمية، أما المنهج الثاني فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدنا عليه في وصف أسلوب الشارح وتحليل المسائل النحوية.

وقد اعترض بحثنا هذا شأنه في ذلك شأن الدراسات الأخرى صعوبات وعوائق نذكر منها: إشكالية الموضوع بحد ذاته، قلة المصادر والمراجع خصوصا تلك التي تترجم لابن عقيل، إضافة إلى قلة خبرتنا وتمرسنا في البحث، ولكن بعون الله واجتهادنا تمكنا من إخراج بحثنا في أفضل صورة ممكنة، والله وليُّ التوفيق.

مدخـــل:

لمحـة حول الخلاف النحوي

مدخل:

لمحة حول الخلاف النحوي:

النحو العربي أوّل ما نشأ نشأ لضرورة استدعتها الظروف الدينية و الاجتماعية،فاختلاط العرب بغيرهم من الأمم والذي أدى إلى شيوع اللحن في أوساط المجتمع العربي،جعل أولي الأمر من المسلمين يجتهدون لاستحداث علم يُعنى باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، فكان علم العربية أو النحو فيما بعد.

ويُقر جل الباحثين بأسبقية المدرسة البصرية في مجال الدراسات النحوية؛ فالنحو العربي نشأ بصريا وتطور بصريا، إذ يُعد سيبويه وكتابه "الكتاب" المؤصل الأوّل للاختصاص النحوي، كما لا يُنسى إسهام الكوفيين الذي أدّى إلى اكتمال الدرس النحوي ونُضجه، فكان هناك اتجاهين أو قطبين في النحو العربي كل قطب له منهجه وخصوصياته، فنشأ إضافة إلى الخلافات السياسية والاجتماعية بين البصرة والكوفة خلاف من نوع آخر هو الخلاف النحوي.

1_ مفهوم الخلاف النحوي:

لتقديم مفهوم للخلاف النحوي ننطلق من تحديد مفهومي الخلاف والنحو.

1/1_ مفهوم الخلاف:

1/أ_ لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور« أن الخلاف هو المضادة وقد خالفه مُخالفة وخلافاً، وتخالفا الأمران واختلفا لم يتّفقا، وكلُّ ما لمْ يتساوَ فقد تخالفا واختلفا».[1]

[1] – ينظر: ابن منظور: لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي،ج4، ط1، دار صبح، بيروت، لبنان، 2006، ص182-183.

1/ب_ اصطلاحا:

عرّف الجرجاني الخلاف بأنه:« منازعة تجري بين متعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل».[1]

2/1_ النحو:

2/أ_لغة:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس:« (النحو)النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه ولذلك يُسمّى نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كانت العرب تتكلّم به».[2]

2/ب_ اصطلاحا:

النحو هو:« انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب، وتثنية وجمع وغير ذلك، ليلتحق من ليس من أَهل العربية بهم».[3]

وجاء في معجم التعريفات للجرجاني أن النحو:« علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل النحو: علم يُعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يُعرف بها صحة الكلام وفساده».[4]

مما سبق نخلص إلى أنّ الخلاف النحوي: هو منازعات تجري بين النحاة حول قضية أو ظاهرة نحوية، فيأتي كل طرف بشواهده وأدلّته وذلك استنادا لكلام العرب، وكانت هده المنازعات تحضر ضمن المناظرات والمجالس العلمية التي تُعقد بين النحاة وعلماء اللغة في بيوت العلم وباحات القصور.

---

(1)– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح، محمد الصديق المنشاوي، دط، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص89.

(2)– أبو الحسن أحمد ابن فارس : مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج5، مصر، ص403.

(3)– الشيخ يحيى بن محمد أبي زكرياء الشاوي المغربي الجزائري: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبدالرحمان عبدالرزاق السعدي، ط1، 1990، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق، ص36.

(4)– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: نفسه، ص202.

2_ نشأة الخلاف النحوي:

إن موضوع الخلاف النحوي على عمومه موضوع واسع متعدد الاتجاهات، وذو مداخل كثيرة؛ إذ أن بداياته لم تكن مع المدرستين البصرية والكوفية ، بل إنه أسبق لهذه الفترة بكثير وإن لم يكن يُعرف بهذا الاسم بين المتنازعين، فكان غالبا ما يجري تحت صور المناظرات التي كانت تدور بين النحاة وعلماء العربية سواء من أبناء المدرسة الواحدة أو المدرستين، وقبل هذا كان العرب الجاهليون قد عرفوا نوعا من الخلاف، وذلك من خلال تلك المقارنات والموازنات التي كانت تُعقد بين الشعراء، فاختلفوا حول من الأفصح و الأشعر منهم، في ظلّ هذا وذاك كان ما يجري يحمل معنىً خفيا للخلاف.

وفيما يخص الخلاف النحوي كظاهرة نحوية، فقد تباينت آراء واتجاهات العلماء حول تحديد بداية لهذه الظاهرة، « فذهب بعضهم إلى أنّه بدأ بين الرُّؤاسي والخليل(170هـ)، أو بين يونس(182هـ) والخليل، ومنهم من ذهب إلى أنّه بدأ بين الكسائي(189هـ) وسيبويه(180هـ)، ورأى أكثر الباحثين المعاصرين أنّ بداية الخلاف الحقيقي عند ظهور المذهب الكوفي بعد تلمذة النحاة الكوفيين على البصريين، ثم انفصالهم على يد الكسائي والفرّاء».[1]

والذي لاشك فيه هو أنّ الخلاف النحوي لم يبدأ مع المذهب الكوفي، « وإنّما ظهر مبكرا قبل سيبويه والكسائي والخليل، وبالضبط مع الحلقة المفقودة، ولكنه لم يتّخذ شكل العصبية المذهبية إلاّ عند المتأخرين».[2]

وقد أصبح كتاب سيبويه الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فقد صار منطلقا ومرجعا للنّحاة الّذين عاصروا سيبويه أو الّذين جاءوا من بعده، « فقد نظر فيه الأخفش(225هـ) وكان يعلق عليه، تارة يُخطّئ، وتارة يستدرك، والكسائي والفراء والمازني(248هـ) وغيرهم، كلّهم قرؤوا الكتاب، واهتموا به وأخذوا يعلقون عليه ويختلفون مع صاحبه في بعض المسائل».[3]

---

[1]– حسن منديل العكيلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ط1، 2004، دار دجلة، العراق، ص25.

[2] – حسن منديل العكيلي: نفسه، ص26.

[3] – حسن منديل العكيلي: نفسه، ص27.

هذا ما أورده حسن منديل في كتابه، وهو يقترب أو يكاد يتفق مع الذي صرّح به شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية"، الذي اعتبر الأخفش أسبق من الآخرين في مخالفة سيبويه كونه تلميذه وأقرب شخص إليه، فهو« الّذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ فيما بعد، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة(...) فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتّسعون فيه فتكونت مدرستهم».[1]

وما يجدر التنويه إليه هو أنّ خلافات الأخفش ومن تَلاهُ من البصريين والكوفيين كانت تصب في باب الفروع، أمّا الأصول والقواعد فقد اكتملت على يد سيبويه وأستاذه الخليل – على حد قول شوقي ضيف –.

والأمر أبعد من هذا وذاك، إذ أنّه هناك من يذهب إلى أنّ الخلاف وُجد بين سيبويه وأستاذه الخليل ابن أحمد معتمدين في ذلك على شواهد تثبت هذا الخلاف ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور" فخر صالح سليمان" في مُؤَلّف له اختار له عنوان" مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه" خصّ فيه الحديث عن تسع مسائل خلافية بين الأستاذ وتلميذه هي: « أداة التعريف (ال)، وتأصيل حرف النصب (لن)، وإياك وأخواته، وإذنْ، وأيْ الموصولة، وموضع أنْ وأنّ إذا حُذف عنهما حرف الجر، والجر على الجوار، وأصل خطايا وجاءٍ ونحوهما، وتأصيل مهما».[2]

ويتّفق جلّ العلماء والباحثين على أنّ صور الخلاف النحوي قد تجلّت بوضوح بين مدرستي البصرة والكوفة، وكان وراء ذلك عوامل وظروف اعتبرت أسباب لوجود الخلاف بين المدرستين.

3_ أسباب الخلاف النحوي:

أسباب الخلاف النحوي كثيرة لا حصرَ لها، ويمكن تقسيمها إلى أنواع:

---

[1] – شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط7، 1968، دار المعارف، القاهرة، ص95.

[2] – فخر صالح سليمان قرارة: مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ط1، 1990، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ص5.

1/3_ أسباب علمية:

_ من أوّلها بل وأهمّها هو اختلاف النحاة وعلماء العربية في فهم القرآن الكريم وتفسيره وقراءاته.[1]

_ اختلاف المنهج المتبع في كل مدرسة، فالبصريون اعتمدوا القياس والسماع « اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللّسان، ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها المقطوع بعراقتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية»[2]، أمّا الكوفيون فاعتمدوا السماع وبالغوا فيه، « فقد قبلوا كل مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممّن جاور المتحضرين من الأعراب، فَلَمْ يبالغوا في التحري والتنقيب».[3]

_ الثقافة وطريقة التفكير؛ « وتفصيل ذلك أنّ حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين (...) ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين».[4]

_ هناك سبب علمي آخر هو طَبْعٌ في الإنسان، وهو التنافس والرغبة في التفوق على الآخر، وكان هدا التنافس سواء بين أبناء المدرسة الواحدة أو المدارس المختلفة.

_ وهناك من الباحثين من عدّ اللغة العربية بخصوصيتها والغموض الذي يعتري تراكيبها، من أسباب الخلاف النحوي، وقد تناول ذلك الموضوع الدكتور حامي خليل في كتابه "العربية والغموض" وقد ساق أمثلة كثيرة عن ذلك.[5]

2/3_ أسباب اجتماعية وسياسية:

هناك من الباحثين من يعتبرها ثانوية، إلاّ أنها تعتبر من بين الأسباب التي ساعدت على ظهور الخلاف النحوي ومن ذلك:

---

(1)– حسن منديل العكيلي: التيسير النحوي المعاصر في ظل الخلاف النحوي، ط1، 2014، دار دجلة، العراق، ص28.

(2)– إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ط1.ط2، 2010.2007، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص29.

(3)– إبراهيم عبود السامرائي: نفسه، ص30.

(4)– باسل فيصل سعد الزّعبي وآخرون: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، شبكة البصرة، www.albasrah.net، 7 آب 2011، اقتبس يوم الاثنين 08 فيفري 2016، سا 16:30.

(5)– حسن منديل العكيلي: نفسه، ص30.

_ تسابق النحاة إلى أبواب الخلفاء، رغبة في العطايا والجوائز، « وهذا أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين لعبوا دورا هاما في تفضيل النحاة بعضهم على بعض وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدِب بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين (...)، وقد دوّنت المؤلفات الكثيرة من هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت».[1]

_ العصبية الإقليمية والتي تولّد عنها تعّصب للرأي والمذهب، وكان وراء هذه العصبية ذلك الخلاف السياسي الذي نشأ بين البصرة والكوفة أيام الخلافة الرّاشدة « وقد قال أحمد أمين في " ضحى الإسلام": (يظهر أنّ هذه العصبية العلمية بين المدرستين كانت مؤسّسة على العصبية السياسية التي ظهرت بين البلدين.»[2]، وما انتهى إليه هذا الخلاف بين البلدين « موقعة الجمل بين عائشة وعلي، فكان ما كان، ومن ثمّ تمسّكت كلّ من البلدتين بما تدين له، فاستمرت البصرة هاشمية عثمانية والكوفة قرشية علوية».[3]

4_ صور الخلاف النحوي بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة:

1/4_ السماع:

اعتمد البصريون في استقراء اللّغة من مصادرها على السّماع والقياس، وكانت طريقتهم في القياس أنهم قيّدوا ذلك بمقاييد من مثل البيئة والمكان والثقة والكثرة.

لقد تشدّد البصريون في شروط فصاحة العربي الذي يأخذون عنه اللغة والشعر[4]، ولم يكن البصريون يكتفون باستخلاص القاعدة بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة، « واشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب.»[5]، هذا التشدد عند

---

(1)– باسل فيصل سعد الزّعبي وآخرون: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، شبكة البصرة، www.albasrah.net، 7 آب 2011، اقتبس يوم الاثنين 08 فيفري 2016، سا 16:30.

(2)– راضي محمد عيد نواصره: موقف جلال الدين السيوطي من المدارس النحوية والقضايا اللغوية، ط1، 2012، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص205.

(3)– إبراهيم عبود السامرّائي: المدارس النحوية، ط1. ط2، 2010.2007، دار المسيرة، عمّان، الأردن، ص24.

(4)– راضي محمد عيد نواصره: نفسه، ص206.

(5)– إميل بديع يعقوب: من قضايا النحو واللغة، ط1، 2009، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ص19.

المدرسة البصرية جعل أئمتها لا يُثبتون في كتبهم النحوية إلّا ما سَمِعوه ممّن اعتقدوا أنّهم عرب فصحاء سلمت فصاحتهم من التأثر باللغات الأجنبية (قيس، تميم، أسد، وقريش، وبعض كنانة، وبعض الطائفيين).[1]

أمّا الكوفيون فكانوا يتّسعون في الرواية، فقد احترموا كل ما جاء عن العرب، وجعلوا الشاذ أساسا لوضع القواعد العامة، وهذا ما يؤكده " السيد رزق الطويل" في كتابه "الخلاف بين النحويين" في قوله « أما الكوفيون فيسمعون من قبائل العرب جميعا ويأخذون عن كلِّ الرّواة، ويعتدون بكلِّ مسموع، ويقيمون عليه قاعدة نحوية».[2]

ومن هذا يتضح أنّ منهج البصريين وطريقتهم أكثر تنظيما، وأقوى سلطانا على اللغة وهم في ذلك يتفاخرون على الكوفيين، يقول الرّياشي البصري:« نحن نأخذ اللّغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز».[3]

2/4_ القياس:

كل مدرسة تقيم القياس على أساس من السماع، لكنّهما يختلفان في ما مدى هذا السماع، فأساس القياس هو السماع من العرب، وكلّ لغات العرب على اختلافها حجة، ونتيجة لهذا فإنّ موقف المدرستين من القياس إنّما نتج عن موقفهما من السماع.

كان البصريون يغلّبون القياس على السماع، فقد اعتمدوا على أسس عقلية منطقية حيث لا يقيسون إلّا على الكثرة المطردة، وأغفلوا القلّة والشاذ حتّى أنّهم كانوا يقفون مع ذلك بالتأويل؛ أي تأويل الأساليب العربية التي لا تتماشَ وقواعدهم، أو وصفها بالشذوذ الذي لا

---

[1]– إميل بديع يعقوب ود. ميشال عاصي: المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1، ط1، 1987، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص607.

[2]– السّيد رزق الطويل : الخلاف بين النحويين. دراسة وتحليل وتقويم، ط1، 1985، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص108.

[3]– السّيد رزق الطويل: نفسه، ص108.

يقاس عليه[1]، لذلك قيل: البصريون أهل قياس والكوفيون أهل سماع؛ ذلك لأنّ البصريين يحترمون أقيستهم احتراما شديدا.

وقد استخدم البصريون المنطق والعقل، ولجئوا إلى النظر المجرّد لتخلفهم في مجال الشعر والرواية، يقول أبو علي في هذا الصدد:« أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس».[2]

أمّا الكوفيون فكانوا يفهمون اللّغة فهما لا يقوم على تكهنات أو افتراضات، فكانوا أكثر احتراما لكلما وصلهم من العرب، ولذلك كان الكوفي يأخذ عن البصري، وأما البصري فلا يأخذ عن الكوفي.[3]

وكان الكوفيون يعتدون بالمثال الواحد ويقيسون عليه، ويقول السيوطي في هذا:« عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلام، جعلوه بابا أو فصلاً».[4] وعيب على الكسائي قياسه على الشاذ، واتهم بإفساد النحو.

3/4_ المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين:

إنّ الحديث عن بواكير المصطلح النحوي مرتبط بالحديث عن بدايات تأسيس علم النحو والمصطلحات النحوية في البدايات لا تُشكّل في حدّ ذاتها إلّا إرهاصات أولية في علم النحو.

أمّا البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أوّل المؤلّفات النحوية وهو "الكتاب" الذي يمثل خلاصة علم الخليل، ثم جاء من بعدهما النحاة وتوافرت الجهود حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه.

نشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية، ذلك أنّ المدرسة البصرية أسبق من المدرسة الكوفية، ولمّا قام المذهب الكوفي بذاته أراد علماء

---

[1]– إميل بديع يعقوب: من قضايا النحو واللغة، ط1، 2009، الدار العربية للموسوعات،بيروت، لبنان، ص16.

[2]– شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط7، 1968، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص264.

[3]– راضي محمد عيد نواصرة :موقف جلال الدين السيوطي من المدارس النحوية والقضايا اللغوية، ط1، 2012، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص206.

[4]– شوقي ضيف: نفسه، ص162.

الكوفة أن يّميزُوا عن نظرائهم في البصرة، فوصفوا مناهج وأساليب خاصة تكون علامات محددة ومُميّزة لنحوهم، فاتّخذوا لنحوهم مصطلحات تغاير معظم مصطلحات البصريين.[1]

كان للكوفيين معجمهم النحوي الخاص بهم، من ذلك: « اصطلاح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علّة النصب في الظرف إذا وقع خبرا، في مثل: محمّد أمامك، بينما كان البصريون يجعلون الظّرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق».[2]

مصطلح التقريب: اختص به الكوفيون اسم الإشارة "هذا" مثل: هذا زيدٌ قائم، وجعلوه من أخوات كان؛ أي أنّه يليه اسم وخبر منصوب، والمنصوب يُعرب حالاً عند البصريين وما قبله مبتدأ وخبر.[3]

أما عند المدرسة البصرية، فنجد مصطلحات نحوية تختلف عن تلك التي عند الكوفيين، ومن ذلك:

لام الابتداء: مصطلح بصري، لا يعرفه الكوفيون بل ينكرونه لأن ما يسمّيه البصريون لام الابتداء يسمّيه الكوفيون لام قسم ، وعندهم أنّ اللّام في قولهم: لزيدٌ أفضلُ من عمر، جواب قسم مقدّر والتقدير: والله لزيدٌ أفضل من عمر.[4]

المفعول معه وله وفيه والمطلق: هذه ألفاظ بصرية، وقال البصريون بهذه المفعولات تحت ضغط التأثّر بالمصطلحات الكلامية من القول بالإطلاق والتقييد.

أمّا الكوفيون فليس لهم إلّا مفعول به، والبواقي شبيهات بالمفعول؛ لأنها ليست بمفعول يقابل الفاعل حتى يقع الفعل عليه.[5]

---

(1)– ينظر: بسمة رضا محمد الحلالمة: الظاهرة النحوية في تفسير التراكيب القرآنية بين الفرّاء والأخفش الأوسط، ط1، 2015، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص213.

(2)– إميل بديع يعقوب : من قضايا النحو واللّغة، ط1، 2009، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ص19.

(3)– السّيد رزق الطويل: الخلاف بين النحويين. دراسة وتحليل وتقويم، ط1، 1985، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص237.

(4)– السّيد رزق الطويل: نفسه، ص237.

(5)– السّيد رزق الطويل: نفسه، ص238.

وللتّوضيح أكثر نقدم جدولاً يمثّل الاختلاف بين المدرستين في بعض المصطلحات النحوية:

جدول لبعض الاختلافات المصطلحية بين المدرستين:[1]

المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
الفعل الدائم	اسم، الفاعل
المكنّى والكناية	الضمير
النعت	الصفة
عطف النسق	الشركة
الترجمة، التكرير	البدل
التفسير	التمييز
حروف الجحد	حروف النفي
"ل"ا التبرئة	لا النافية للجنس
الصلة والحشو	الزيادة
ما يجري وما لا يجري	المصروف والممنوع من الصرف

الخلاف وجد مع الإنسان مند لحظاته الأولى، فهو غريزة فيه، فكان أساسا من أساسيات بناء المجتمعات واستمرار الجنس البشري.

أما الخلاف بمعناه النحوي فقد عرفه العرب في جلساتهم الشعرية حين كانوا يوازنون بين شعرائهم وخطبائهم، فكان بذلك الخلاف أسبق من المذاهب والمدارس النحوية، وواصل تقدمه وتطوره مع انفتاح العرب على مجالات علمية جديدة وبسبب ظروف وعوامل اجتماعية وفكرية حتى وصل مرحلة النضج والاكتمال مع أهم مدرستين في النحو العربي، البصرية والكوفية، فكانت النقطة الفاصلة والفصل الأهم في مشوار تطور وتقدم الدرس النحوي العربي.

---

[1]– باسل فيصل سعد الزّعبي وآخرون: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، شبكة البصرة، www.albasrah.net، 7 آب 2011، اقتبس يوم الاثنين 08 فيفري 2016، سا 16:30.

الفـصـــــــل الأول:

ابن عقيل النحوي

1_ ترجمة ابن عقيل:

إنّ كتب السير والتراجيم عقدت علينا صفحات ليست بالقليلة عن حياة ابن عقيل، ونحن وبحكم موضوعنا نختار ما يهمنا من محطات حياة ابن عقيل النحوي بعيدا عن نساطاته السياسية والاجتماعية.

1/1_ تسميته ونسبه:

هو الشيخ الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله بن محمد بن عقيل الحلبي البالسي الأصل، نزيل القاهرة، القريشي، الهاشمي، الشافعي، الفقيه النحوي، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب.[1]

أصله من همدان، تضاربت الآراء وتباينت حول تحديد تاريخ لميلاده، فراح أغلبهم إلى أنّه ولد بحلب يوم الجمعة،التاسع من شهر محرّم سنة 698هـ، وبخط "بدر الدين الزركشي" وُلد سنة 694هـ.[2]

2/1_ ثقافته:

تجمع كتب السير وأخبار النحاة وعلى ألسنة أصحابها على أن ابن عقيل كان موسوعي الثقافة، واسع الذكاء، كثير الحفظ، فقد ألّف في الكثير من العلوم ونبغ فيها، من ذلك الفقه والتفسير واللّغة، حتى داع صيته بين علماء عصره.

أحبّ ابن عقيل اللغة العربية، حيث يرى فيها شرفا عظيما ومكانة رفيعة، فقد درَّسَ ابن عقيل بأماكن عدّة في حياته « دَرَّس بالقطبية وغيرها، ثم بجامع القلعة، ثم وُلّى الزاوية الخشابية بعد عز الدين بن جماعة، كما درَّسَ بزاوية الشافعي، وختم دراسة التفسير بالجامع الطولوني».[3]

---

[1]– محمد بن علي الشوكاني : البدر الطالع، دار الكتاب الإسلامي،ج1، دط، ص386.

[2]– ابن حجر العسقلاني: الدّرر الكامنة، تح: محمد عبد المعيد خان، دار المعارف، الهند، ج2، دط، 2010، ص266.

[3]– ابن حجر العسقلاني: المصدر نفسه، ص268.

3/1_ شيوخه:

عرفنا أن ابن عقيل كان ذا ثقافة عالية، وعلم واسع، جعله يبلغ منزلة رفيعة بين معاصريه، وهذا العلم لم يأته من فراغ، فإنما يُقال: العلم بالتعلّم.

وتذكر لنا جميع المصنّفات أنّ ابن عقيل نزل بالقاهرة، حيث نزل بها وأخذ ينهل من علمائها. ومن العلماء والمشايخ الذين أخذ عنهم:

تتلمذ ابن عقيل على يد أبي حيّان، ولازمه كثيرا، فأخذ عنه كتاب سيبويه، والتسهيل وشرحه وكان من اجّل تلامذتهن حتى صار يشهد له بالمهارة والإتقان، فقال شيخه في حقه:« ما تحت أديم السماء انحنى من ابن عقيل».[1]

أخد القراءات السبع عن الشيخ تقي الدين بن الصانع (ت725هـ)، وأخذ العربية عن الشيخ علاء الدين القوني، وغالبها في "الكافية الشافية" و"المقرّب"، وقرأ عن الشيخ أثير الدين " التسهيل" لابن مالك، ثم قرأ عليه شرحه للتسهيل المسمّى " التكميل والتذييل"، في الفقه قرأ "الحاوي" على الشيخ علاء الدين القونوي، ثم قرأ عليه شرحه للحاوي من أوّله حتى باب الوكالة، أمّا في المنطق فقرأ " المطالع" مرّاتٍ بحثاً، وفي أصول الدين " الطوالع"، وفي أصول الفقه " مختصر ابن الحجاب" مرّات قراءة وسماعاً، لازم الشيخ زين الكتاني، وقرأ عليه من " الحاوي" ولم يكمل له ، وبحث عليه في " التحصيل"، قرأ على قاضي القضاة جلال الدين كتاب " الإيضاح" من أوّله إلى آخره بحثا.[2]

وسمع من مشايخ عصره، منهم الشيخ شرف الدين بن الصابوني، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، والحجّار وست الوزراء وخلائق.[3]

---

[1]– محمّد بن علي الشوكاني : البدر الطالع، دار الكتاب الإسلامي، ج1، دط، ص386.

[2]– ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ج1، ط1، 2005، ص7.

[3]– صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي : الوافي بالوفيات، ج17، ط200، م1، دار إحياء التراث العربي، ص253–254.

وكان لابن عقيل تلامذة تعلّموا عليه، منهم صلاح الدين الصفدي الذي نال إجازة منه، وسراج الدين البلقيني، وجمال الدين بن ظهيرة، وولي الدين العراقي.[1]

4/1_ مؤلفاته:

كما أسلفنا الذكر، كان ابن عقيل صاحب ثقافة واسعة وذكاء حاد، فقد ألّف مؤلّفات عدّة في علوم متعددة، من ذلك الفقه والتفسير وكان متخصصاً في النحو، وسنأتي على ذكر بعض من مؤلفاته:

- التعليق الوجيز على الكتاب العزيز (في الفقه).
- التأسي لمذهب ابن إدريس، وسماه أيضا " تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد".
- الجامع النفيس في مذهب الإمام محمّد بن إدريس (في الفقه).
- الذخيرة (في التفسير).
- ذيل على كتابه " الجامع النفيس في مذهب الإمام محمّد بن إدريس"، وقد ذكر فيه تراجم العلماء الّذين نقل عنهم شيئا في " الجامع النفيس".
- شرح ألفية ابن مالك.
- شرح التسهيل لابن مالك، ويُسمى أيضا " المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد".
- مختصر الشرح الكبير.
- المختصر من الرّافعي، جمع فيه مسائل الرافعي.[2]

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ج1، ط1، 2005، ص08.

[2]- ابن عقيل: المصدر نفسه، ص08.

5/1_ وفاته:

توفي الشيخ وهو في طريق عودته من الحجّ، ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من ربيع الأول، سنة 776هـ، الموافق لـ 24 من نوفمبر 1367م، ودُفن بالقرافة قريبا من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم، وجازاهم من كل خير.[1]

2_ كلمة عن " شرح ابن عقيل ":

وضع ابن مالك (ت672هـ) منظومة في ثلاثة آلاف بيت سمّاها " الكافية الشافية " ثم اختصرها في ألف بيت وسمّاها " الخلاصة"، وهي ألفيته المعروفة بألفية ابن مالك، والتي شُرِحَت شُرُوحاً كثيرة ، ووُضعت عليها الحواشي والتعليقات.

يُعدّ كتاب " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " من أفضل الكتب والشروحات التي أُلّفت عل الألفية، حيث كان مَحطَّ اهتمام الدارسين على تواتر الأجيال، وصار مرجعا في المدارس والمعاهد متفوقا على الشروحات التي سبقته والتي تلته على حد سواء، وقد ألهم هذا الشرح كُثرة من النُحاة، فتناولوه ووسّعوا في ذلك، نذكر منهم الخضري في حاشيته.

ولكتاب " شرح ابن عقيل " مخطوطات كثيرة مبعثرة في مكتبات العالم الكبرى، وقد أحصى " كارل بروكلمان" العشرات منها مبينا أماكنها وأرقامها في هذه الأماكن، كما أحصت أسماء الحمصي إحدى عشرة نسخة منها في(المكتبة الظاهرية) بدمشق – حاليا في مكتبة الأسد– وقد وصفت وصفا علميا كلّ نسخة منها.[2]

1/2_ الشروحات والحواشي على " شرح ابن عقيل":

نظرا لمكانة " شرح ابن عقيل" وقيمته، عرض له العلماء ومن جاء بعد ابن عقيل بالشرح والتعليق، فتعددت الشروحات والحواشي على هذا الشرح نذكر منها:

---

[1]– خير الدين الزركلي: الأعلام، ج1، ط15، 2002، دار العلم، ص386.

[2]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل عل ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، ج1، ط1، 2005، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص10.

-« شرح للأبيات لمحمّد بن أحمد بن محمّد غازي العثماني المكناسي (ت919هـ)، شرح لمحمّد بن محمّد بن أحمد الشافعي، شرح لابن الميلة(حوالي سنة 1100هـ/1688م)».[1]

- حاشية لأحمد بن أحمد السّجاعي(المتوفى سنة 1197هـ)، أكمله في سنة 1178هـ.

- حاشية لمحمد الخضري الدميالي(المتوفى سنة 1288هـ)، ألفه سنة 1250هـ، طُبع في بولاق سنة 1302هـ، وسنة1312هـ، وبالقاهرة سنة 1272هـ.

- حاشية لعطية بن عطية الأجهري(المتوفى سنة 1194هـ).

- حاشية لمحمّد الداودي، ألفه سنة 1136هـ.

- "القول الجليل" لأحمد بن عمر القاهري الأقاطي الحنفي (المتوفى سنة 1159هـ).[2]

3_ منهج ابن عقيل في شرحه للألفية:

تعددت الشروحات على ألفية ابن مالك، وتباينت معها مناهج أصحابها في تعليقهم وقراءتهم للألفية، فهناك من كان مسهبا وكان في شرحه إطناب، وآخرون اعتمدوا الاختصار والإيجاز المخلّ، ولذلك قال العماد الحنبلي: « إن ابن عقيل شرح الألفية شرحا متوسطا حسناً».[3]

وبعد اطّلاعنا على الكتاب خلصنا إلى نقاط ميزت منهج الشارح هي:

- تبسيط المسائل النحوية وعرضها باختصار، بغية تقريبها من أدهان المتعلمين، فغاية ابن عقيل فيشرحه كما يقول محقق الكتاب إيميل يعقوب غاية علمية.[4]
- تغليب النحو على الصرف، شرحا وتفصيلا، وذلك يعود لأمرين: « أوّلهما اشتغال ابن عقيل بالنحو عن الصرف، وثانيهما أنّ مسائل النحو وشواهده أغنى من مسائل

---

[1]- ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، ج1، ط1، 2005، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص10.

[2]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص12.

[3]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص12. وينظر: ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6، ص215.

[4]- ابن عقيل: نفسه،ج1، ص12.

الصرف وشواهده، وهذه الظاهرة اعني التفاوت في إسهاب الشرح واختصاره نجدها عند شُرّاح الألفية عامة».[1]

- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خلافا لشيخه أبي حيّان، إلّا أنّه لم يُكثر من الاستشهاد به.[2]
- جعل ابن عقيل الشعر العربي أحد مصادره في الدراسة، فكثُرت الأبيات الشعرية في شرحه،« وقد بلغت ثلاثمائة وتسعا وخمسين شاهدا.»[3]، وكل الشواهد الشعرية التي استشهد بها تعود إلى عصر الاحتجاج.
- كان القرآن الكريم أصلا من أصول الاستشهاد عند الشارح، وقد ظهر ذلك في خمسة وخمسين موضعا، وقد بلغ عدد مرّات استشهاده بالقرآن الكريم بما فيها القراءات مائتين وأربعة وستين شاهداً، ومن ذلك في باب (المُعرب و المبني) في الأمثلة الخمسة وهي الأفعال الخمسة، أخذ يشرح إعرابها قائلا: « تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتُجزم بحذفها»[4]، ثم ذكر أمثلة للتوضيح، من ذلك قوله تعالى:« فَإِن لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ أُعِدَّت لِلْكَافِرِين»[سورة البقرة، الآية24]؛ فـ "تفعلوا" الأولى مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون، والثانية منصوبة وعلامة نصبها حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة.
- كان ابن عقيل أكثر ميلا إلى البصريين، وقد ظهر ذلك في كثرة اعتماده على آراء سيبويه، وغيره من نحاة البصرة، وكان يصف مذهبهم بأنه الأصح والأعدل.[5]

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، ج1، ط1، 2005، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص12–13.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ص13.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص13.

[4]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص79–80.

[5]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1 ، ص13.

- تناول الشارح كل مسألة بناءا على عرضه للآراء المختلفة حولها دون أن يتبنا رأيا منها، كما أنّه لم يكتفي بالشرح، إذْ أنّه قد يتعداه أحيانا إلى تخطيئ ابن مالك أو الدفاع عنه، أو زيادة أوجه أخرى من المسألة، أو تفصيلات أهملها الناظم.[1]

4_ استدراكات ابن عقيل على ابن مالك:

كما أسلفنا الذكر، ابن عقيل لم يقف عند شرح كتاب ابن مالك فحسب، بل نجد حضوره وبصمته ونحن نتصفح شرحه، فراح يُؤيد المصنّف تارة ويُخطّئه ويزيد عليه تارة أجرى، وسنذكر بعض الزيادات التي زادها الشارح عمّا جاء به المصنّف في متن ألفيته:

- في باب (المبني والمعرب) ذكر ابن مالك شرطين لإعراب الأسماء الستة بالحروف وهما: أن تكون مضافة وأن تضاف إلى غير ياء المتكلم، وزاد ابن عقيل شرطين هما: أن تكون مكبرة وأن تكون مفردة، فذكر الشروط الأربعة مع التوضيح والتمثيل لهما.[2]
- في باب (النكرة والمعرفة: الضمير) يقول الشارح في شرحه لبيت الألفية:

وَمِنَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِر كأَفْعَل أو أَفِق تَعتَبِط إذ تَشكر

« ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائز»، فزاد ابن عقيل مثالاً على جائز الاستتار قائلا:« ومثال جائز الاستتار: زيدٌ يقوم، أي هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محلّه الظاهر، فتقول: زيدٌ يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أُسند لغائبٍ أو غائبة، نحو: هند تقوم، وما كان بمعناه، نحو: زيد قائم، أي هو».[3]

---

[1]– ينظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، ج1، ط1، 2005، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص13–14.

[2]– ينظر: ابن عقيل: تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص54.

[3]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص95–96–97.

- في باب (الموصول) ذكر المصنّف الموصول الاسمي ولم يذكر الموصولات الحرفية، والتي عدّها ابن عقيل خمسة أحرف وهي:" (أنْ، أنَّ، كَي، ما ولو).[1]
- في باب (المبتدأ والخبر)، يرى ابن عقيل أن الأصل في المبتدأ يكون معرفة، وقد يكون نكرة ولكن بشروط، ذكر منها ابن مالك في كتابه ستة، وذكر ابن عقيل ما ذكره ابن مالك ثم أعقب ذلك بقوله: « هذا ما ذكره المصنّف في الكتاب، وقد أنهاها غير المصنّف إلى نيّف وثلاثين موضعا،[وأكثر من ذلك]...»[2]، وزاد على ماذكره صاحب الألفية حتى بلغ أربعة وعشرين موضعا وكرّر بعد ذلك قائلا: " وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضعا، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح".[3]
- وفي الباب نفسه، نقل الشارح عن ابن مالك، أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع، وذكرها، ثم قال:« ولم يذكر المصنّف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة»[4]، وذكرها ابن عقيل في شرحه.[5]
- في باب (الاستثناء) لم يُورد ابن مالك الصور التي تأتي عليها (سِوَى) واكتفى بالمشهور منها، فاستدرك الشارح ذلك حين قال:« أمّا (سِوَى) فالمشهور منها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمدّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف وقلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الغاسيّ في شرحه للشاطبية ».[6]

---

(1)– ابن عقيل : شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص141.

(2)– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص218.

(3)– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص227.

(4)– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص254.

(5)– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص255-256.

(6)– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص227.

- في باب (أبنية المصادر)، زاد بناء مصدرين من وزن فعّل، بقوله:« وإن كان مهموزا – ولم يذكره المصنّف هنا– فمصدره على وزن تفعيل، وعلى تَفْعُلة، نحو: خَطَّأَ تخطيئا وتخطئة».[1]

وهذه الزيادات التي ذكرناها وأخرى، لم تكن موجودة في متن الألفية، وقد أشار ابن عقيل إلى وجودها في غيرها غالبا، هي زيادات في الفروع وليست في الموضوعات الرئيسية.

5_ مذهب ابن عقيل النحوي:

جاءت مذاهب النحويين الأوائل تابعة للمدارس النحوية مند بدايتها في البصرة فالكوفة فبغداد، وخفّت حدّة التعصب لهده المدارس، فظهرت مدارس الأندلس فمصر فالشام.

وكان ابن عقيل يستخدم ألفاظاً مختلفة في إبداء آرائه، حيث كل لفظ له دلالته الخاصة، ومن الألفاظ ما ينمّ عن تأييده لرأي ما، ومنها ما تُفهم منه عدم قبوله لرأي من الآراء، ومن ذلك يقول الشارح رداً على الفرَّاء الذي أنكر إتمام (هنَّ) من الأسماء الستة: « وأنكر الفرَّاء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ...»[2]، ولفظة " وهو مَحجوج" تدلّ على عدم قبوله لرأي الفرّاء، ومثلها " وهو فاسد"و، " وهذا لا يتعين" و" وهو غير سديد" ، وبالمقابل استعمل ألفاظ يصرّح بها بتأييده لمذهب ما، ومن ذلك: " والصحيح"،" أولى"،"أرّجح"،" أعدل هذه المذاهب"،" الصواب" و" الراجح" كقوله: « والراجح أنّه مبني»[3]، مؤيدا لمذهب البصريين في كون فعل الأمر مبني وليس معربا.

وسنذكر بعض المسائل النحوية التي أيّد فيها أشهر مذهبين في النحو، البصرة والكوفة.

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص129.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص49.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص38.

1/5_ ما أيّد فيه البصريين:

لقد أيّد ابن البصريين في مواضع عدّة، وذكر سيبويه تخصيصا في أحد عشر موضعا، وهذا ذكرناه في حديثنا عن منهج الشارح في شرحه سابقا، وسنأتي على ذكر بعض الآراء والمسائل النحوية التي قال فيها ابن عقيل ما قاله النحويون البصريون وعل رأسهم سيبويه.

- باب (المعرب والمبني) يرى ابن عقيل أن: « الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال»[1]، وهو بهذا يقول بما ذهب غليه البصريون في هذه المسألة.
- وفي الباب نفسه ظاهرهم فيما ذهبوا إليه من أنّ الأمر مبني وليس معرباً، وقد سبق وأن ذكرنا هذا.
- في باب (كان وأخواتها): نحى الشارح نحو البصريين في جواز تقديم خبر ليس على اسمها، وحول تقدّم خبر "دام" على اسمها، ردّا على ابن معط الذي منع ذلك بقوله: « وذكر ابن معط أن خبر " دام" لا يتقدم على اسمها، فلا نقول: لا أصاحبك مادام قائما زيد، والصواب في جوازه وأيّد قوله بشعر».[2]
- في باب (أفعال المقاربة): اختلف النحويون على أنها أفعال إلّا " عسى" ، يقول الزاهد نقلا عن ثعلب وابن السرّاج أنها حرف، وقال الشارح: « والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها»[3]، والقول الأول هو قول الكوفيين وتبعهم على ذلك ابن السرّاج.
- في باب(إنّ وأخواتها): ذهب الشارح إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر" إنّ"، إذ كان الفعل مضارع، شرط ألّا تقترن به السين أو سوف، وأردف قائلا: « فيجوز إذا كانت " سوف" على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل».[4]

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، مصر، ص37.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص273–274.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص322–323.

[4]– ابن عقيل: نفسه،ج1، ص369–370.

- في مسألة أخرى أيّد الشارح البصريين في قولهم: " إن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه"، ووصفه أنه الصحيح.[1]

2/5_ ما أيّد فيه الكوفيين:

ابن عقيل لم يكن متحيزا لمذهب على حساب آخر، فكما أيّد البصريين في مسائل، نحى نحو الكوفيين في أخرى وخصّ منهم الكسائي والفرّاء وثعلب:

- في باب (الموصول)، أيّد ابن عقيل مذهب الكوفيين في تثنية " ذا" و" تا" إسمي الإشارة وكذا حول شدّ النون في" اللتان" و" اللذان"، يقول: « عن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة في: اللتانّ واللذانّ».[2]
- في باب (الوقف)، قال الشارح:« مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنّقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموز أو غير مهموز»[3] وأردف قائلا:« ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب».[4]
- في باب الإضافة ذهب مذهب الكوفيين في جواز إعراب وبناء ما يُضاف إلى الجملة الفعلية التي صُدّرت بماضٍ البناء، وقال: « وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيها أُضِيف إلى جملة فعلية صُدّرت بماضٍ البناء».[5]

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص171.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص141.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج4، ص175.

[4]– ابن عقيل: نفسه، ج4، ص175.

[5]– ابن عقيل: نفسه، ج3، ص59.

الفصـــــل الثـــانـــــي:

الخلاف النحوي في بابي

النواسخ و المنصوبات

من شرح ابن عقيل

الخلاف النحوي في بابي النواسخ والمنصوبات من شرح ابن عقيل:

1_ النواسخ:

النسخ في اللّغة عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يُقال: نَسَخَتِ الشَّمسُ الظلّ أزالته وفي الشريعة: هو بيان انتهاء الحكم الشرعي في حق صاحب الشرع، وكان انتهاؤه عند الله تعالى معلوما إلّا أنّ في علمنا كان استمراره ودوامه وبالنّاسخ علمنا انتهاءه، وكان في حقنا تبديلا وتغييرا.[1]

النواسخ تنقسم إلى أفعال وحروف؛ فالنّواسخ الأفعال هي كان وأخواتها، أفعال المقاربة، وظن وأخواتها، أمّا النواسخ الحروف هي "ما" وأخواتها، "لا" النّافية للجنس، و"إنّ" وأخواتها.

ونحن سنسوق الخلاف النحوي في هذه المسائل حسب الترتيب الذي اتّبعه ابن عقيل في شرحه.

1/1_ كان وأخواتها:

مسألة 01:

" ليس" من أخوات كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: ليس زيدٌ قائماً، وقد حرّر ابن عقيل خلافا دار بين النحاة حول " ليس": هل هي فعل أم حرف؟. فقال ما نصّه:« فبدأ المصّنف بذكر كان وأخواتها وكلّها أفعال اتّفاقا، إلّا " ليس"؛ فذهب الجمهور إلى أنّها فعل وذهب الفارسي– في أحد قوليه – وأبو بكر ابن شقير– في أحد قوليه – إلى أنّها حرف».[2]

---

[1]– علي بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمّد صديق المنشاوي، دط، 2004، دار الفضيلة، القاهرة، ص202.

[2]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص262.

ولم يورد الشارح حجج كل فريق، واكتفى بذكر الآراء منسوبة إلى أصحابها.

وحجة من قال بحرفية ليس- كما ذكر محمد محي الدين- هي أنّ " ليس" يدل على معنى يدل عليه الحرف، وذلك لأنه يدل على النفي الذي تدل عليه " ما" وغيرها من حروف النفي، إضافة إلى أنّه جامد لا يتصرّف، كما أنّ الحرف جامد لا يتصرّف.[1] وحجة من قال بأنّ " ليس" فعل- حسب محمد محي الدين- قبولها علامات الفعل، ألا ترى أنّ تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها فتقول:" ليستْ هندٌ مُفلحةٌ "، وأنّ تاء الفاعل تدخل عليها فنقول: "لستُ، لستِ، لستما، ولستمْ ولستنَّ.[2]

مسألة 02:

كان هناك خلاف حول تقديم خبر" ليس" عليها، فقد « اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون والمبرّد والزجّاج وأكثر المتأخرين- ومنهم المصنف- إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائماً ليسَ زيدٌ».[3] وأردف الشارح قائلا:« واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع ولم يرد عن لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنّما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها».[4] واستدل من أجاز تقديم خبرها عليها بقوله تعالى:(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ)، وتقريره أنّ (يوم يأتيهم) معمول الخبر(مصروفا) وقد تقدم على (ليس).[5]

---

[1]- ينظر: محمّد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص262.

[2]- ينظر: محمّد محي الدين عبد الحميد: نفسه، ج1، ص263.

[3]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص278.

[4]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص278.

[5]- ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص278.

ولم يذكر الشارح حجة من قال بالمنع، ويبدو لنا أنها مفهومة من كلامه وهي أنه لم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها.

مسألة 03:

نقل ابن عقيل خلافا بين النحويين حول حذف نون المضارع المجزوم من" كان"، فمذهب سيبويه ومن تبعه أنّ هذه النون لا تُحذف عند مُلاقاة ساكن، فلا تقول: لم يكُ الرجل قائماً، وأجاز ذلك يونس، وقد ذكر محمد محي الدين أنّ هناك عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس ابن حبيب من جواز حذف نون" يكن" ولو كان بعدها ساكن.[1] فمن ذلك قول الحسيل ابن عرفطة:

لَمْ يَكُ الحَقّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمَ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسُّرُرِ

وقال الشارح: « وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا أولاً، فإن كان ضمير متصل لم تُحذف النون اتفاقا، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد(إن يكنْهُ فلن تُسلّط عليه، وإلّا يكنْهُ فلا خير لك في قتله)، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: (إن يكه، إلّا يكه)، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحدف والإثبات نحو: (لم يكن زيدٌ قائماً، ولم يكُ زيدٌ قائماً)»[2]، وهنا الشارح وقف موقف الوسط واكتفى بالتوضيح والتمثيل لكل حالة دون أن يبدي تحيّزه لأي مذهب.

---

[1]– ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص300.

[2]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص300.

2/1_ ما، لا، لات وإنْ المشبهات بـ" ليس":

مسألة01:

أورد الشارح خلافا دار بين النحويين حول إعمال " ما"، « فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول: ما زيدٌ قائمٌ، (...)، وذلك لأنّ "ما" حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعل نحو: ما يقومُ زيدٌ، وما لا يختصُ فحقه ألّا يعمل».[1]

وعند أهل الحجاز تعمل "ما" عمل "ليس" لشبهها بها في أنّها لِنفي الحال عند الانطلاق، « ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه- وتبعه الشلوبين- إلى أنّه يجوز إعمال "ما" عمل "ليس" مع انتقاض نفي خبرها بـ"إلّا"، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا».[2]

وذكر الشارح أنّ "ما" تعمل عمل "ليس" عند أهل الحجاز وفق شروط ذكر منها المصنف أربعة ، وزاد عليه الشارح شرطين حتى أصبحت ستة شروط، وفي تفصيله للشّرط السادس ذكر موقف سيبويه، ونبّه إلى وجود اختلاف بين النحويين حول تفسير قول سيبويه، يقول الشارح: «... وكلام سيبويه- رحمه الله تعالى- في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين، أعني القول باشتراط ألّا يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك، فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور- وهو(ما زيد بشيء، إلى آخره)- استوت اللّغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شرّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله(استوت اللّغتان) فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل "إلّا" والمراد أنّه لا عمل لـ "ما" فيه، فاستوت اللّغتان أنّه

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص302.

[2]- محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص303.

مرفوع، وهؤلاء الذين شرطوا في إعمال "ما" ألّا يبدل من خبرها موجب، وقال قوم: هو راجع للاسم الواقع بعد " إلّا"، والمراد أنّه يكون مرفوعا سواء جعلت "ما" حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال "ما" ألّا يُبَدَلَ من خبرها موجب».[1]

مسألة02:

تحدث ابن عقيل عن خلاف حول إعمال"لا"، فذهب الحجازيين إلى إعمالها عمل" ليس" ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلّا بشروط ثلاث:[2]

- أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجل أفضل منك.
- ألّا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: لا قائماً رجلٌ.
- ألّا ينتقض النفي بـ "إلّا"، فلا تقول: لا رجل إلّا أفضل من زيد، يجب رفع " أفضل".

وممّن قالوا بإهمال"لا": أبو الحسن الأخفش الذي ذهب إلى أن "لا" ليس لها عمل لا في الاسم ولا في الخبر وأنّ ما بعدها مبتدأ وخبر، وكذلك الزجاج الذي قال إنّ "لا" تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيء في الخبر، والخبر بعدها لا يُذكر أبدا، وكلا المذهبين فاسد- حسب محمد محي الدين- وبيت الشاهد ردّ عليهما جميعا:

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرضِ بَاقِيَا ولَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى الله وَاقِيَا

فالخبر مذكور فكان ذكره ردا على الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً على الأخفش.[3]

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص307.

[2]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص312-313.

[3]- ينظر: محمّد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص313-314.

مسألة03:

تحدث الشارح عن خلافٍ بين النحويين حول إعمال"إنْ" النافية، فقال:« فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنّها لا تعمل شيئا، ومذهب الكوفيين- خلا الفرّاء- أنّها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرّد، وأبو بكر ابن السرّاج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني، واختاره المصنف، وزعم أنّ في كلام سيبويه- رحمه الله تعالى- إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به».[1] والأرجح في هذا مذهب الكوفيين ومثال ذلك قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ.

فهنا " إنْ" رفعت الاسم (هو) ونصبت الخبر(مستوليا).

مسألة04:

أشار ابن مالك إلى قول سيبويه إنّ "لات" لا تعمل إلّا في الحين، واختلف الناس في تأويل كلامه، « فقال قوم: المراد أنّها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنّها لا تعمل إلّا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفي ما رادفه من أسماء الزّمان»[2]، هذا ما ذكره الشارح واستدل على عمل " لات " فيما رادف لفظ الحين بقول الشاعر:(نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ).

وذهب الأخفش إلى أنّ " لات" لا تعمل شيئا، والاسم بعدها إذا كان منصوبا فناصبه فعل مضمر، وإنْ وُجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف.[3]

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص317.

[2]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص320.

[3]- ينظر: نفسه، ج1، ص321.

3/1_ أفعال المقاربة:

أفعال المقاربة يُقصد بها "كاد" وأخواتها، وقد ذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً.

مسألة01:

أجمع النحاة على أنّ "كاد" وأخواتها أفعال، إلا "عسى" ففيها خلاف، وقد نقل الشارح هذا الخلاف بقوله:«... ولا خلاف في أنّها أفعال، إلّا "عسى"؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنّها حرف، ونُسب أيضا إلى ابن السرّاج»[1]، ورأى ابن عقيل أنّ "عسى" فعل وحجّته:« اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: (عَسَيْتُ، عَسَيْتِ، عَسَيْتُمَا، عَسَيْتُمْ، عَسَيْتُنَّ)»[2]، ولم يذكر الشارح حجة من قال بحرفية "عسى" وهم الكوفيون وتبعهم ابن السرّاج، ودليلهم أنها تدل على معنى "لعلَّ" فهي حرف ترجّي لا تتصرف مثلها مثل " لعلّ".[3]

مسألة02:

يقول ابن عقيل:« أفعال هذا الباب لا تتصرفن إلّا "كاد" و"أوشك"، فإنّه قد استُعمل منهما المضارع، نحو قوله تعالى:﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾، وقول الشاعر: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ».[4]

وأورد الشارح خلافا بين النحويين حول استعمال المضارع واسم الفاعل من أفعال المقاربة الأخرى؛ فالأصمعي زعم أنّه لم يستعمل "أوشك" في الماضي واستعمل "يوشِكُ" في

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص322.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص323.

[3]– ينظر: محمّد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص322.

[4]– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص338.

المضارع، وحكى الخليل خلافه، وذكر المصنف أنه قد ورد استعمال اسم الفاعل من "أوشك" كقوله:(فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا).[1]

وأوَّل ابن عقيل كلام المصنِف إلى أنّ غير "كاد" و"أوشك" من أفعال المقاربة لم يُستعمل فيه المضارع ولا اسم الفاعل وقال أنَّ هناك من خالفه:« فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من "عسى"، قال: عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ، وحكى الجوهري مضارع "طَفَقَ"، وحكى الكسائي مضارع "جَعَلَ"».[2]

مسألة03:

أفعال المقاربة فيها التامة والناقصة، « وأمّا التامة فهي المسندة إلى "أنْ" والفعل، نحو: (عسى أنْ يقومَ، واخلولقَ أنْ يأتيَ، وأوشك أنْ يفعلَ)، فـ (أنْ) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى، واخلولقَ، وأوشكَ) واستغنت عن المنصوب الذي هو خبرها»[3]، وفي هذه المسألة كان خلاف بين النحويين حول إعراب ما يأتي بعد عسى المسندة إلى "أنْ" وفعل، نحو: عسى أنْ يقوم زيدٌ، فذهب الشَلَوبين إلى أنّه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد "أنْ"، فـ"أنْ" وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، وجوّز المبرّد والفارسي ما ذهب إليه الشلوبين، كما جوّزوا وجها آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد "أنْ" مرفوعا بـ"عسى" اسما لها، و"أنْ" والفعل، في موضع نصب بـ"عسى" وتقدّم على الاسم والفعل الذي بعد "أنْ" فاعله ضمير يعود على فاعل "عسى"[4]، ويقول الشارح:« وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فنقول-على مذهب غير الشلوبين-(عسى أن يقوما الزيدان، عسى

---

[1]- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص338.

[2]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص340-341.

[3]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص341.

[4]- ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص341-342.

أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمنّ الهندات) (...) وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: (عسى أن يقوم الزيدان، عسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات) فلا تأتي في الفعل بضمير، لأنه رفع الظاهر الذي بعده»[1]، ولم يُبدي ابن عقيل موقفه من هذه المسألة واكتفى بذكر حجج وأمثلة كل فريق.

مسألة04:

إذا تقدم على"عسى" اسم جاز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، أمّا في لغة الحجاز جاز تجريدها عن الضمير، وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث[2]، وقد حرر ابن عقيل هذا الخلاف في شرحه ولم يصرح به إلا أننا يمكن أن نستخلصه من خلال قوله:« وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث. فتقول- على لغة تميم-: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن، وتقول-على لغة الحجاز-: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن».[3] والشارح لم يذكر رأيه حول هذه المسألة واكتفى بذكر أمثلة كل مذهبٍ شأنها شأن المسألة التي سبقتها.

4/1_ إنّ وأخواتها:

إنّ وأخواتها من نواسخ الابتداء وهي أحرف مشبهة بالفعل، يقول السيوطي في "الهمع": «... وعددتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرّد في "المقتضب"، وابن السراج في "الأصول"،

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص342.

[2]- ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص343.

[3]- ابن عقيل: نفسه، ج1، ص343.

وابن مالك في "التسهيل"، لا ستة كما صنع آخرون، لأن "أنّ" و"إنّ" واحدة، وإنّما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غَيْرَيْنِ، فالثانية فرْع الأولى».[1]

مسألة01:

اختلف النحاة حول عمل "إنّ" وأخواتها، فالمشهور أنّها تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول ويسمّى اسمها وترفع الخبر ويسمّى خبرها، ولكن هناك من رأى غير ذلك وأشار شارح الألفية إلى هذا الخلاف في قوله:«... وهذه الحروف تعمل عكس عمل "كان" فتنصب الاسم، وترفع الخبر، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّها لا عمل لها في الخبر، وإنّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول "إنّ" وهو خبر المبتدأ»[2]، وذكر السيوطي« واستدّل له السهيلي بأنّها أضعف من الأفعال فلم يجُز أن تعمل عملهنّ».[3]

والراجح هو مذهب البصريين؛ لأن النواسخ تعمل في الجزءين، كـ"كان" وأخواتها و"ظنّ" وأخواتها، والشأن ذاته بالنسبة لـ "إنّ" وأخواتها باعتبارها من النواسخ.

مسألة02:

يجوز دخول "لام الابتداء" على خبر "إنّ المكسورة"، نحو: إنّ زيداً لقائمٌ، واختُلف في دخولها على خبر باقي أخوات "إنّ"، وقد حرّر الشارح هذا الخلاف في شرحه فقال:« وأجاز الكوفيون دخولها في خبر "لكن" وأنشدوا:

---

[1]– جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، ج1، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص425.

[2]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص346–348.

[3]– السيوطي: نفسه، ج1، 431.

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ».[1]

ثم قال في موضع آخر:« وأجاز المبرّد دخولها في خبر "أنّ" المفتوحة، وقد قُرئ شاذا:﴿ أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامْ ﴾[2]، فإن كان خبر "إنّ" فعلا مضارعا دخلت اللّام عليه، ولا فرق بين متصرف وغير وتصرف، وإذا اقترنت به "سوف" أو "السّين"؛ ففي جواز دخول اللّام عليه خلاف، فيجوز إذا كان "سوف" على الصحيح، وأما إذا كان السّين فقليل.[3]

وابن عقيل كعادته لم يُبدي رأيه في هذه المسالة إنما اكتفى بذكر رأي صاحب الألفية وهذا من خلال قوله:« وإذا كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللّام عليه فتقول: إنّ زيداً لنِعمَ الرّجل، وإنّ عمراً لبِئس الرّجل، وهذا مذهب الأخفش والفرّاء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك».[4]

مسألة03:

"ما" غير الموصولة تتصل بـ"إنّ" وأخواتها فتكُفُهَا عن العمل، وقد تعمل قليلا، إلّا "ليت" فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: إنّما زيدٌ قائمٌ، ولا يجوز نصب زيد، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي، وابن السرّاج، وحكى الأخفش والكسائي: إنّما زيداً قائمٌ[5]، وأيّد ابن عقيل المذهب الأول فيقول:« والصحيح هو المذهب الأول، وهو أنّه لا يعمل منها مع "ما" إلّا "ليت"، وأمّا ماحكاه الأخفش والكسائي فشاذ».[6] وقصد ما الموصولة، دون

---

(1)– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص363.

(2)– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص367.

(3)– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص369-370.

(4)– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص370.

(5)– ينظر: ابن عقيل، نفسه، ج1، ص374-375.

(6)– ابن عقيل: نفسه، ج1، ص375.

الموصولة التي لا تكفّ "إنّ" وأخواتها عن العمل، نحو: إنّ ما عندك حسنٌ؛ أي : إنّ الذي عندك حسنٌ.

مسألة04:

إذا خُفّفت "إنّ" فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإذا أُهملت لزمتها اللّام فارقة بينها وبين "إنِ" النافية.

وقد نقل الشارح خلافا حول ماهية هذه اللّام، يقول:« واختلف النحويون في هذه اللّام، هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين "إنِ" النافية و"إنْ" المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟، وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق».[1] وقد فصّل الشارح في هذه المسألة من خلال إيراده لحجج وأمثلة كل فريق، ومن ذلك نقله للخلاف الذي جرى بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهو قوله صلّى الله عليه وسلم:(قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنَا)، فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر "إن" ومن جعلها لاما أخرى فتح "أن"، وجرى هذا الخلاف قبلهما بين الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنّما هي لام الابتداء، أدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.[2]

وابن عقيل في هذه المسألة يؤيد من ذهب إلى القول أن أصل هذه اللّام هي لام ابتداء دخلت للفرق، والدليل على ذلك هو قوله المذكور أعلاه «... وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق».

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص380.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج1، ص380–381.

5/1_ لا التي لنفي الجنس:

مسألة01:

لا يخلو اسم "لا" النافية للجنس من ثلاثة أحوال، الحال الأول: أن يكون مضافا، والحال الثاني: أن يكون مضارعا للمضاف، أي مشابها له، والحال الثالث: أن يكون مفردا، فيدخل فيه المثنى والجمع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به[1]، وهذا مذهب جمهور النحاة.

وقد أورد صاحب الشرح خلافا بين النحويين في هذه المسألة فقال:« وذهب الكوفيون والزجّاج إلى أنّ "رجل" في قولك:"لا رجلَ" معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرّد إلى أنّ " مُسْلِمَيْنِ" و"مُسْلِمِينَ" معربان»[2]، وحجة المبرّد هي أنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء[3]، واكتفى ابن عقيل بذكر المذهبين ومثّل لهما.

مسألة02:

الخبر بعد اسم "لا " يأتي مرفوعا، واختلف في رافعه إن كان الاسم مفردا، وقد نقل الشارح هذا الخلاف، يقول:« فذهب سيبويه إلى أنّه ليس مرفوعا بـ"لا" وإنّما هو مرفوع على انّه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أنّ "لا" واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل "لا" عنده في هذه الصورة إلّا في الاسم، وذهب

---

[1]– ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة ص08.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص08.

[3]– ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص08.

الأخفش إلى ان الخبر مرفوع بـ"لا" فتكون "لا" عاملة في الجزءين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به».[1] اكتفى ابن عقيل بذكر موقف صاحب الألفية .

مسألة03:

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، فتقول: ألا رجلاً قائمٌ، ألا غلامَ رجلٍ قائمُ، ومن وراء هذا الاستفهام مقاصد كالتوبيخ والنفي، ففي هاتين الحالتين يبقى عمل "لا" وجميع ما تقدم ذكره من أحكام[2]، وإذا قصد بـ"ألّا " التمني ففيه خلاف، قال الشارح:« فمذهب المازني أنّها تبقي على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشّى إطلاق المصنف، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء».[3]

مسألة04:

أشار ابن عقيل إلى خلاف في مسألة حذف خبر"لا" إذا دلّ عليه دليل، والخلاف يكمن في تجويز ذلك أو وجوبه، ومثاله أن يقال: هل من رجلٍ قائمٍ؟ فتقول: لا رجُلَ، وتحذف الخبر–وهو قائم– وهو عند التميميين والطائيين واجب الحذف، أمّا الحجازيون فقد جوزوا ذلكن ولا فرق بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، أو ظرفا أو جاراً ومجرورا.[4]

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص11.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص21.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص23.

[4]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص25.

2_ المنصوبات:

جاء في معجم التعريفات للجرجاني أنّ:« المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية».[1]

والمنصوبات تنقسم إلى: تكميلات الفعل وهي المفعولات التي تخدم الفعل، وتكميلات الاسم التي تُكمِل الاسم كالحال والتمييز، وسنتطرق إلى المسائل الخلافية في هذا الباب حسب الترتيب الذي اتبعه ابن عقيل في شرحه.

1/2_ المفعول المطلق:

مسألة01:

اختلف النحاة حول: أيّهما هو الأصل، المصدر أم الفعل والوصف، وتحدث ابن عقيل عن هذا الخلاف وذكر فيه مذهبين، يقول:« ومذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا معنى قوله(وكونه أصلا لهذين انتخب) أي المختار أن المصدر أصل لهذين، أي الفعل والوصف، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه».[2] ورجّح الشارح مذهب البصريين وقال : « والصحيح المذهب الأول لأنّ كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك، لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل».[3]

---

[1]– علي بن محمد السيد الشرف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد صديق منشاوي، دط، 2004، دار الفضيلة، القاهرة، ص195.

[2]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص171.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص171.

مسألة02:

قد ينوب المصدر عن فعله ويقع موقعه في الجملة واختلف النحاة في هذا المصدر: هل يعمل أو لا، ففي المثال(ضربا زيدا) ناب المصدر "ضربا" عن فعل محذوف "اضرب"، وذكر صاحب الشرح قولين في هذه المسألة:« فعلى القول الأول ناب "ضربا" عن "اضرب" في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل»[1]، ولم ينسب ابن عقيل القولين إلى أصحابهما، إلا أنه اختار القول الأول؛ أي أن المصدر النائب عن الفعل يعمل عمله، ذلك أن المصدر أصل والفعل مشتق منه.

2/2_ المفعول له:

"المفعول له" له ثلاثة أحوال: أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة، وأن يكون مُحلّى بالألف واللّام، والحالة الثالثة أن يكون مضافا، وكلها يجوز أن تُجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللّام والإضافة هو النّصب، ومثال ذلك: ضربتُ ابني تأديباً، ويجوز جره بزيادة لام التعليل فتقول: ضربتُ ابني لتأديبٍ.[2]

وأورد ابن عقيل خلافا في هذه المسألة وقال:« وزعم الجزولي أنّه لا يجوز جره، وهو خلاف ما صرّح به النحويون»[3]، ولم يذكر حجج المذهبين واقتصر شرحه على ذكر آراء كل فريق والتمثيل لهما.

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة ، ص176.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص187.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص187.

3/2_ المفعول فيه:

اختلف النحويون في المقادير وما صيغ من المصدر، أما المقادير فرأى الجمهور أنّها مبهمة، وهناك من رأى غير ذلك، ونقل أبن عقيل الآراء المختلفة في هذه المسألة فقال:« أما المقادير فمذهب الجمهور أنّها من الظروف المبهمة، لأنّها –وإن كانت معلومة المقدار– فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنّها ليست من الظروف المبهمة، لأنّها معلومة المقدار».[1]

وأمّا ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو: جلستُ مجلساً، ومختصاً نحو: جلستُ مجلسَ زيدٍ، والمكان المختص لا ينتصب ظرفاً، فقد سُمع نصب كل مكان مختص مع (دخل، سكن) نحو: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدّارَ، ونصب "الشامَ" مع ذهب : ذهبت الشامَ.[2] واختلف النحاة فيما نَصَبَ كلاً من البيت والدار والشام، وذكر ابن عقيل ثلاثة آراء في هذا،« فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذا، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر والأصل: (دخلتُ في الدارِ) فحُذِف حرف الجر فانتصب الدّار، نحو: مررتُ زيداً، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به».[3]

4/2_ المفعول معه:

اخْتُلِف في منع تقدّم المفعول معه على عامله، وقد نقل الشارح هذا الخلاف بقول: «...أمّا تقدّمه على مُصاحبه–نحو: سار والنّيل زيدٌ– ففيه خلاف، والصحيح منعه».[4]

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص196.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص196–197.

[3]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص197.

[4]– ابن عقيل: نفسه، ص203.

ولم يُفصّل ابن عقيل في هذا الخلاف، وذكر محقق الشرح حجّة من أجاز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فقد أجازه ابن جنّي واستدل على جوازه بأمرين: أولهما أنّ المفعول معه يُشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، والدليل الثاني أنه ورد عن العرب المُحتجّ بكلامهم تقديم المفعول معه على مُصاحبه.[1]

والصحيح من أقول النحويين هو منع تقدّم المفعول معه على عامله، لذلك وُجد من تعرّض لقول ابن جنّي وأضعفه، منهم السّيوطي في "الهمع" بقوله:« ولا يُقدّم على عامله ولا مصاحبه خلافاً لابن جنيّ، ولا يُفصل بين الواو بظرفٍ، ولا يكون جُملة خلافا لصدر الأفاضل».[2]

5/2_ الاستثناء:

مسألة 01:

تباينت الآراء في ناصِبِ الاسم الواقع بعد "إلّا"، وأشهر مذاهب النحويين على أربعة أقوال؛ الأول: أنّ النَّاصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابقِ على "إلّا" بواسطتها، والثاني: أنّ النّاصب له هو نفس "إلّا"، وهو مذهب ابن مالك، والثالث: أنّ النّاصب له هو الفعل الواقع قبل "إلّا" باستقلاله لا بواسطتها، والمذهب الرابع: أنّ النّاصب له فعل محذوف تدلّ عليه "إلّا".[3]

---

[1]– ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح لبن عقيل، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص203–204.

[2]– جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، ج2، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص178.

[3]– ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد: نفسه، ج2، ص211.

ولم يُفصّل ابن عقيل في هذه المسألة واكتفى بذكر القول الذي يراه أقوى وأرجَحَ من الأقوال الأخرى فيقول:« والصحيح من مذاهب النحويين أنّ النّاصبَ له ما قبله بواسطة "إلّا"».[1]

مسألة 02:

"سوى" تُستعمل بمعنى "إلّا" في الدّلالة على الاستثناء، والمشهور فيها كسر السّين والقصر، واختلف النحاة في معاملة "سوى"، وقد نقل ابن عقيل هذا الخلاف إذ يقول: «ومذهب سيبويه والفرّاء وغيرهما أنّها لا تكون إلّا ظرفا، فإذا قُلت: قامَ القومُ سِوَى زيدٍ فـ"سوى" عندهم منصوبة على الظرفية وهي مُشْعِرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلّا في ضرورة الشِعر».[2]

والمذهب الثاني والذي اختاره صاحب الألفية حسب قول شارحه هو أنّ "سوى" تُعامَل معاملة "غير" من الرّفع والنّصب والجّر، ومن استعمالها مجرورة قوله صلّى الله عليه وسلّم: (دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا)[3]، ومن استعمالها مرفوعة قول الشاعر:

وإِذْ تُبَاعُ كَرِمَةٌ أَو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنتَ المُشْتَرِي

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قول الشاعر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ إِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[4].

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص211.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص226.

[3]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص226.

[4]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص228–229.

مسألة 03:

إذا تقدّمت "ما" على "خلا" و"عدا" وجَب النّصب بهما، فتقول: قام القوم ماخلا زيداً، وماعدا زيداً، فـ"ما" مصدرية و"خلا" و"عدا" صلتها[1]، والمشهور بين النحويين هو النّصب بِهِما، وهناك من رأى غير ذلك وهذا ما نقله الشارح في قوله:« وأجاز الكسائي الجّر بهما بعد "ما" على جَعلِ "ما" زائِدة، وجَعل "خلا" و"عدا" حرفي جر؛ فتقول: قام القوم ماخلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ(...)وقد حكى الجرمي في الشّرح الجرّ بعد "ما" عن بعض العرب».[2]

كذلك الأمر بالنسبة لـ " حاشا"، فهي مثل "خلا" ولكن لا تسبقها "ما"، وتباينت الآراء حول عمل "حاشا"، وذكر الشارح هذه الآراء:« وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرّد وجماعة- منهم المصنف- إلى أنّها مثل "خلا": تُستَعملُ فعلا فتَنصِب ما بعدها، وحرفا فتجرّ ما بعدها فتقول: القومُ حاشا زيداً، وحاشا زيدٍ، وحكى جماعة-منهم الفرّاء وأبو زيد الأنصاري والشيباني- النّصب بها ومنه:(اللّهمَّ اغْفِر لِي ولِمن يَسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع)».[3]

6/2_ الحال:

مسألة 01:

مذهب جمهور النحويين أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة، وأنّ ما ورد منها معرّفا لفظا فهو مُنكر معنىً، نحو: اجتهد وحدك، وكلّمته فاه، فـ "وحدك" و"فاه" أحوال وهي مُعرّفة، لكنها مُؤوّلة بنكرة والتقدير: واجتهد منفردا، وكلّمته مشافهةً.[4]

---

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص237.

[2]- ابن عقيل: نفسه، ج2، ص237.

[3]- ابن عقيل: نفسه، ج2، ص238-239.

[4]- ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص248-249.

وكان بين النحويين خلاف في صورة الحال، يقول ابن عقيل:« وزعم البغداديون ويونس أنّه يجوز تعريف الحال مُطلقا بلا تأويل، فأجازوا (جاء زيدٌ الرّاكب)، وفصّل الكوفيون، فقالوا: إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها، وإلّا فلا، فمثال ما تضمّن معنى الشرط (زيدٌ الرّاكب أحسنُ منه الماشي) فـ"الرّاكب" و"الماشي" حالان، وصحّ تعريفهما لتأوّلهما بالشرط؛ إذْ التقدير: زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مشى».[1] والشارح كعادته لم يُبدي رأيه في هذه المسألة وإنما اقتصر على ذكر حجج كل فريق والتمثيل له.

مسألة 02:

إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه وهذا باتّفاق النحاة، والخلاف بينهم في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جر أصلي وذكر ابن عقيل في هذا مذهبين فقال:« مذهب جمهور النحويين أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في (مررت بهندٍ جالسة) مررتُ جالسة بهندٍ، وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف، لورود السّماع بذلك، ومنه قوله:

لإنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيّ حَبِيباً، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فـ "هيمان" و"صاديا" حالان من الضمير المجرور بـ "إلى" ، وهو الياء».[2]

واقتصر الخلاف بين النحويين في هذه المسألة في حالة كان صاحب الحال مجرورا، أمّا إذا كان مرفوعا أو منصوبا فتقديمه على الحال جائز عند كل النحويين حسب الشارح.

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص250–251.

[2]– ابن عقيل: نفسه، ج2، ص264–265.

7/1_ التمييز:

التمييز هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال، ويُسمى أيضا مُفسّرا، وتفسيراً، ومبيّنا وتبييناً.

اختلف النحاة في مسألة تقديم التمييز على عامله، فمنهم من لم يُجز ذلك، وآخرون قيّدوا جوازه بشروط، وقد تطرّق ابن عقيل لهذا الخلاف في شرحه وذكر المذاهب المختلفة في هذه المسألة، يقول:« مذهب سيبويه–رحمه الله– أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء كان مُتصرّفا أو غير مُتصرّف، فلا تقول: نفسا طاب زيدٌ، ولا: عندي درهماً عشرونَ وأجاز الكسائي والمازني، والمبرّد تقديمه على عامله المُتصرّف، فتقول: نفسا طاب زيدٌ، وشيبا اشتعل رأسي»[1]، فشرط من أجاز التقديم أن يكون العامل مُتصرفا، أمّا إذا كان غير مُتصرّف فحُكم تقديمه المنع باتّفاق النحاة، سواء كان فعل نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، أو غيره نحو: عندي عشرون درهماً.[2]

والشارح في هذه المسألة لم يُرجّح مذهبا على آخر، وإنّما عرض لرأي كل فريق مع الشّرح والتمثيل لكل حالة.

---

[1]– ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، ص293.

[2]– ينظر: ابن عقيل: نفسه، ج2، ص295.

خاتمـــة

خاتمة:

بعد أن وصل بحثنا المتواضع إلى محطّته الأخيرة، نختمه بعرض أهم الحقائق والنتائج التي توصلنا إليها:

- الخلاف النحوي قديم قدم علم النحو، إذ يُعد فصل من أهم فصول الدرس النحوي العربي.
- كان للخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة الأثر الأكبر في تطور الدرس النحوي العربي ونضجه، مُشكلا بذلك القاعدة المثلى للأجيال المتوالية.
- من خلال قراءتنا لكتاب " شرح ابن عقيل"، لاحظنا شغف ابن عقيل باللّغة العربية، فهو كان عالما بالنحو متخصصا في مجاله، لدى فشرحه يُعد من أفضل الشروحات.
- من أهم ما ميز ابن عقيل في عمله موضوعيته؛ فهو لم ينحز لمدرسة على حساب أجرى وكان مراده تتبع الحقيقة واختيار الرأي الأصح والأقوم.
- تميز منهج ابن عقيل بالتبسيط والتحليل البعيد عن الاختصار المخل والإطناب الممل، فغايته كانت تعليمية بتبسيط النحو وإيصاله للقرّاء بأسهل السُبل.
- الخلاف النحوي الذي كان يجري بين العلماء اقتصر على المسائل الفرعية دون الأصول، ذلك أن الخليل وسيبويه وضعا البنى الأساسية للنحو العربي ولم يتركا شيء لمن أتى بعدهما، فقد أحاطا بكل أصول النحو وقواعده.

وختام كلامنا الشكر والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمـة المصـــادر

والمـراجـــع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المصادر و المراجع

- إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، ط1.ط2، 2010.2007، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- إميل بديع يعقوب ود. ميشال عاصي: المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1، ط1، 1987، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- إميل بديع يعقوب: من قضايا النحو واللغة، ط1، 2009، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
- باسل فيصل سعد الزّعبي وآخرون: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، شبكة البصرة، www.albasrah.net، 7 آب 2011، اقتبس يوم الاثنين 08 فيفري 2016، سا 16:30.
- بسمة رضا محمد الحلالمة: الظاهرة النحوية في تفسير التراكيب القرآنية بين الفرّاء والأخفش الأوسط، ط1، 2015، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- ابن حجر العسقلاني: الدّرر الكامنة، تح: محمد عبد المعيد خان، دار المعارف، الهند، ج2، دط، 2010.
- الحسن أحمد ابن فارس : مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج5، مصر.
- حسن منديل العكيلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، ط1، 2004، دار دجلة، العراق.
- خير الدين الزركلي: الأعلام، ج1، ط15، 2002، دار العلم.
- راضي محمد عيد نواصره: موقف جلال الدين السيوطي من المدارس النحوية والقضايا اللغوية، ط1، 2012، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- السّيد رزق الطويل : الخلاف بين النحويين. دراسة وتحليل وتقويم، ط1، 1985، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط7، 1968، دار المعارف، القاهرة.

- الشيخ يحيى بن محمد أبي زكرياء الشاوي المغربي الجزائري: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبدالرحمان عبدالرزاق السعدي، ط1، 1990، دار الأنبار للطباعة والنشر، الرمادي، العراق.
- صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي : الوافي بالوفيات، ج17، ط200، م1، دار إحياء التراث العربي.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ج1، ط1، 2005.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ج1، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة، مصر.
- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح، محمد الصديق المنشاوي، دط، 2004، دار الفضيلة، القاهرة.
- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6.
- فخر صالح سليمان قرارة: مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ط1، 1990، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد بن علي الشوكاني : البدر الطالع، دار الكتاب الإسلامي،ج1، دط.
- محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل، ج2، ط20، 1980، دار التراث، القاهرة
- ابن منظور: لسان العرب، تح: خالد رشيد القاضي،ج4، ط1، 2006، دار صبح، بيروت، لبنان.

فهـرس الموضوعـات

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ-ب
مدخل: لمحة حول الخلاف النحوي.....	4-13
1_مفهوم الخلاف النحوي.....	4
1/1_مفهوم الخلاف.....	4
1/1/أ_ لغة.....	4
1/1/ب_اصطلاحا.....	4
2/1_مفهوم النحو.....	5
2/1/أ_لغة.....	5
2/1/ب_اصطلاحا.....	5
2_نشأة الخلاف النحوي.....	6
3_أسباب الخلاف النحوي.....	7
1/3_أسباب علمية.....	8
2/3_أسباب اجتماعية سياسية.....	8
4_صور الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة.....	9
1/4_السّماع.....	9
2/4_القياس.....	10
3/4_المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين.....	11
الفصل الأول:ابن عقيل النحوي.....	15-25
1_ترجمة ابن عقيل.....	15
1/1_ تسميته ونسبه.....	15
2/1_ثقافته.....	15
3/1_شيوخه.....	16

4/1_مؤلفاته.....	17
5/1_وفاته.....	18
2_كلمة عن شرح ابن عقيل.....	18
1/2الشروحات والحواشي على شرح ابن عقيل.....	18
3_منهج ابن عقيل في شرح الألفية.....	19
4_استدراكات ابن عقيل على ابن مالك.....	21
5_مذهب ابن عقيل النحوي.....	23
1/5_ما أيد فيه البصريين	24
2/5_ما أيد فيه الكوفيين.....	25
الفصل الثاني: الخلاف النحوي في بابي النواسخ والمنصوبات	48-27
1_النواسخ.....	40-27
1/1_كان وأخواتها.....	27
2/1_"ما"،"لا"،"لات"و"إنْ" المشبهات بـ"ليس".....	30
3/1_أفعال المقاربة.....	33
4/1_"إنَّ" وأخواتها.....	35
5/1_"لا" التي لنفي الجنس.....	39
2_المنصوبات.....	48-41
1/2_المفعول المطلق.....	41
2/2_المفعول له.....	42
3/2_المفعول فيه.....	43
4/2_المفعول معه.....	43
5/2_الإستثناء.....	44
6/2_الحال.....	46
7/2_التمييز.....	48

خاتمة.....	**50**
قائمة المصادر والمراجع.....	**52**
فهرس الموضوعات.....	**55**